مجلة الشهاب • المجلد: 08، العدد: 01 (2022م) • ص ص 141 – 166
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

الحديث النبوي وإشكاليات فهمه لدى شريحة الشباب المثقف منهج مقترح في الخروج من مأزق الحداثة إلى آفاق الفهم الصحيح

The Prophet's hadith and the problems of understanding it among the educated youth, A suggested approach to getting out of the predicament of modernity to the preferred understanding

د. محمد أنس سرميني *

أستاذ الحديث المشارك، جامعة إستانبول 29 مايو، (تركيا)

anassarmene@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/02 تاريخ القبول: 2022/02/24 تاريخ النشر: 2022/03/15

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

الملخص: تسعى الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين الحديث النبوي والهموم الدينية التي يحملها شبابنا المثقف، الذي يعيش الحداثة في أجلى صورها، والتقنية العلمية في أشد تعقيداتها، ثم تواجِهُه متونٌ حديثية تشكل لديه حاجزا عن معاقرة الحداثة وقيمها، وكابحا عن الانغماس فيها، ولا يجد ما يروي تعطشه للموقف العدل منها.

تتجه الدراسة إلى تقديم جواب منهجي عن هذا السؤال، بحيث يقف الشاب على أرض صلبة أمام مأزق الحداثة، ويمتلك أجوبة مقنعة أمام أسئلتها العقدية والحياتية الشاملة، ولكن قبل أن تعرض الدراسة للجواب المقترح، فإنها ستأتي باستبانة واسعة، استشرفتْ فيها آراء الشباب عن مدى المأزق الفكري الذي يعيشونه سواء على مستوى العقيدة المرتبط بالتوحيد والتسليم للأوامر الشرعية، ثم على مستوى التشريع المرتبط بالالتزام بالحلال وتجنب الحرام، وللحديث النبوي في الأمرين منزلة تأسيسية كما هو جلي.

هنا تنتقل الدراسة إلى تقديم مقترحها الفكري عن منهج التعامل مع الحديث والنصوص النبوية، بحيث توضح الفروق بين القراءة التفصيلية للنصوص التي تنتسب لأهل الحديث، والقراءة الكلية للنصوص التي تنتسب لأهل الرأي، وتحاول أن تختبر الدراسة أي المنهجين هو الأقرب للإجابة عن أسئلة الحداثة المذكورة والأقرب إلى وعي الشباب وحاجاتهم، أهو المنهج الأول أم الثاني أم لابد من حضورهما معا في النشاط الفكري العلمي، والأخير هو ما رجحته الدراسة واختاره.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبوي؛ الحداثة؛ الشباب المثقف؛ أهل الرأي؛ أهل الحديث؛ إشكالية الفهم.

Abstract: The study seeks to shed light on the relationship between the Prophet's hadith and the religious concerns of our youth, who lives modernity in its purest form. They are confronted by Hadith texts that constitute a barrier from embracing modernity and its values, they are always seeking a just attitude about it. The study tends to provide a methodical answer to this question, so that the young people will stand on solid ground in the face of the predicament of modernity, and will have convincing answers to its doctrinal and comprehensive life questions.

* المؤلف المراسل.

the study depends in presenting its proposed answer on a survey, in which it explores the opinions of young people about the extent of the intellectual predicament they live in at the level of submission to the religious orders, (Halal and Haram). The Prophet's hadith in these matters has a foundational status as is evident.
the study presents its methodical proposal on the approach to dealing with prophetic texts. It clarifies the differences between the detailed reading of the texts that belong to the people of hadith, and the total reading of the texts that belong to the people of opinion. As well as it tests which of these two approaches is the closest to answering the questions of modernity and the closest to the awareness of young people and their needs, is it the first or the second method, or they must be presented together in the intellectual Hadith activities. the latter is what the study chooses and provides evidence for its validity.
Keywords: hadith; modernity; educated youth; people of opinion; people of hadith; The problem of understanding.

1. المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن واله وبعد،

1.1. أهمية الدراسة

فإن الكلام في إشكاليات فهم الحديث النبوي عموما وهو من علوم الدراية في السنة النبوية له أهمية بالغة، إلا أن الكلام في الإشكالات المعاصرة -في فهم الحديث والتسليم بمرجعيته وحجيته- الناشئة لدى فئة الشباب، والآتية بتأثير من فلسفة الحداثة وأسئلتها له أهمية تربط بين النظري والتطبيقي، وبين المعياري والواقعي أي ما يجب أن يكون عليه الأمر وما هو عليه في الواقع، كما أنه يقرِّب بين المجال الأكاديمي وبين الحاجة الجمعية، ولعل هذه الدراسة المعنونة "بالحديث النبوي وإشكاليات فهمه لدى شريحة الشباب المثقف، منهج مقترح في الخروج من مأزق الحداثة إلى آفاق الفهم الصحيح" تسهم بشيء من التوصيف والتحليل في هذا الميدان وتضيف جديدا إليه.

1.2. إشكالية الدراسة

تتجه الدراسة إلى أن تعالج مسألتين مركزيتين، يمكن اختصارهما في هذين السؤالين: ما هي أهم الإشكاليات العلمية لدى الشباب المثقف المتأثر بالحداثة في مجال الحديث الشريف من جهة حجيته وفهمه، وما هو المنهج المقترح في الإجابة عن أسئلتهم وفي محاولة الخروج من مأزق الحداثة المذكور؟ ويتفرع عن هذين السؤالين عدة أسئلة فرعية كالحديث عن مأزق الحداثة واتجاهات التعامل معه في مجال الحديث الشريف، أيضا ما أثر سوء فهم الحديث في عقائد الشباب والتزامهم بأحكام الشريعة، وما هي المناهج التراثية والمعاصرة في الإجابة عن مشكل الحديث وأسئلته التي تتطور مع الزمن، وما تقييمنا للمناهج المعاصرة في ذلك، وهل من أساس مقترح يسهم بناء المنهج المذكور؟

1.3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة المركزية والفرعية المذكورة وذلك بالوقوف عند الإشكاليات العلمية لدى الشباب المثقف من الحديث الشريف حجية وفهما، ثم الانتقال إلى مقاربة مقترحة في الإجابة

عنها، تعتمد تلك المقاربة على الموازنة بين المنهج التراثي في الإجابة عن مشكل الحديث وبين المناهج المعاصرة المتأثرة بثقافة الحداثة، وتقترح بعد ذلك منهجية ذات أرضية تراثية لا تهمل أسئلة الحداثة وأدواتها المعرفية.

1.4. منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي في تتبع ما يخدم أفكارها من الدراسات والمصادر العلمية، ثم سلكت المنهج الإحصائي باعتماد أداة الاستبانة الإلكترونية للوصول إلى عينة حقيقية من الشباب تمثل همومهم المعرفية فيما يتصل بالحديث الشريف، عم اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الاستبانة أولا، وتقديم المنهجية المقترحة النابعة عن تحليل دقيق للأدوات التراثية لعلماء الحديث والأصول في الإجابة عن مشكل الحديث، وتحليل واقع الأدوات المعاصرة في الإجابات التوفيقية التي جمعت بين أجزاء من التراث والحداثة وأهملت أجزاء أخرى، وصولا إلى منهجية مقترحة تعتمد المدارك التراثية متكاملة لا مجتزأة، وذلك في سياق فهم الحديث والإجابة عن مشكله.

1.5. خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، الأول تحت عنوان مأزق الحداثة وأثره في فهم الحداثة، وكان مبحثا تمهيديا يسلط الضوء باختصار على الاتجاهات التوفيقية المعاصرة في فهم الحديث. الثاني وهو مبحث تطبيقي تحت عنوان الاستبانة وتحليلها، وقد عُني المبحث بتقديم أسئلة الاستبانة وأجوبة الشباب عليها مع شيء من التحليل وصولا إلى النقاط المركزية التي تشكل بمجموعها الإشكاليات الكلية لدى الشباب فيما يتصل بالحديث. الثالث تحت عنوان منهج مقترح في فهم الحديث النبوي على ضوء إشكاليات الحداثة وحاجات الشباب، تسعى فيه الدراسة إلى تقديم الحلول النابعة عن الإشكاليات الحقيقية التي رصدتها الاستبانة.

2. مأزق الحداثة، وأثره في فهم الحديث

يبدو أن الكلام عن بدايات الحداثة فيه أكثر من رأي، أرجحها ما يربطها بعصر النهضة في 1453م، وبعصر الأنوار على يد ثلة من الأدباء والكُتّاب وفلاسفة العقل الذين كرسوا إنتاجهم الفلسفي والأدبي لنقد الكنيسة والأنظمة آنذاك من جهة، وفلاسفة العلم التجريبي الذين أعادوا النظر في منطق أرسطو، وشككوا في قدرته على كشف أسرار الكون الطبيعية، وأسهموا في إرساء المناهج التجريبية القائمة على الاختبار والملاحظة من جهة ثانية.

ويتوارد الباحثون على تأكيد صعوبة تحديد مدلول الحداثة وضبط مفهومها، وذلك لِما لها من امتدادات وعلائق بالعلوم والمناهج والفلسفات، الأمر الذي يؤثر في تصورنا لها، ومع ذلك فإنه يمكن لنا أن نقول بأنها: رؤية فلسفية شاملة وجديدة للعالم، ذات نظام معرفي جديد، جعل من العقل السلطة المعرفية الوحيدة في إدراك العالم والذات، تهدف إلى القطيعة عن العقل والأنظمة التقليدية وكل ما في العصور الوسيطة من مما يخالف أنظمتها المعرفية التي بشرت بها. فهي فلسفة نقدٍ للمناهج التقليدية التي تضمنت

المادي والروحاني، وإرساءٍ لمناهج مادية بديلة، والنتيجة هي انقطاع مع الذات والله، وتحول اليقين والإيمان إلى شك.[1]

ويمكن إرجاع هذه الفلسفة إلى مجموعة من الأسس أهمها: العقلانية والذاتية والحرية.

فالعقلانية كما سبق هي عقلنة المقولات العلمية والإنسانية في التعامل مع الدين والحياة واستبعاد المقولات الغيبية.

والذاتية أو الفردانية وهي استعادة الإنسان ثقته بنفسه واستقلاله، وشعوره بالاستغناء عن الإله المفارق.

ثم الحرية الناجمة عن الأسين السابقين، والتي أكسبت المقولات الفلسفية الحداثية البُعدَ التشريعي والقانوني، وذلك عبر مخارج عدة أهمها إعلان حقوق الإنسان، التقنين ومدونة نابليون، وتمكين مفهوم الليبرالية بشقيه الديمقراطية السياسية والرأسمالية الاقتصادية.[2]

وبذلك امتلكت الحداثة الأبعاد اللازمة لتحويل أفكارها وفلسفاتها إلى نظام حياة شامل، يحمل البُعدَ التنظيري الفلسفي، والبُعدَ التطبيقي التشريعي، أي أنها -وبعبارة أكثر وضوحا- صارت لدى معتنقيها أشبه بدين يمتلك فلسفة وتشريعا مستقلا، ونظاما فكريا وقانونيا متماسكا،[3] وهو الأمر الذي حمل فلاسفة الحداثة على أن يعلنوا عن نهاية التاريخ.[4] وبما أن الأديان عامة، والإسلام خاصة يصرح بامتلاكه هاتين المنظومتين الفلسفية والتشريعية، فإن عملية التلاقي بينه وبين الحداثة لابد وأن تسبب ما رجحنا تسميته بالمأزق أو الحرج الحضاري الكبير.

1.2. الاتجاهات الفكرية التوفيقية الرئيسة في التعامل مع مأزق الحداثة

نقف هنا عند أهم المرتكزات الفكرية والتأويلية التي استند إليها الذين واجهوا مأزق الحداثة واشتبكوا بمخرجاته من العلماء، مع التنبيه إلى أن التركيز في هذا المطلب سيكون على الاتجاهات التوفيقية التي قدمت رؤى جامعة بين المنظومتين الحداثية والدينية دون الذين تمثلوا الخطاب الحداثي بحذافيره.[5]

الأول: الاتجاه الإصلاحي العقلاني: وهو الاتجاه الذي تجلى في مدرسة محمد عبده وتلامذته في مصر، وما شابهها من مدارس إصلاحية أخرى على امتداد العالم الإسلامي. وقد تميز هذا الاتجاه بمحاولته تأويل الأحاديث والنصوص الدينية عموما بما يوفق بين الدين والحداثة، وحصل فيه بداية تحوُّل المرجعية من الشريعة والتقليد التراثي إلى الحداثة والفلسفة الغربية.[6]

الثاني: الاتجاه المقصدي التعليلي: المقصديون المعاصرون فيما يتصل بالسنة على أنواع عدة، أهمها نوعان: التوفيقيون المنضبطون بالنصوص القطعية، أو المقصديون الحداثيون الذين يتخذون من المقاصد ذريعة لتجاوز النصوص القطعية نفسها. وإشكال المقصديين التوفيقيين أن منهجهم في استخراج المقاصد يعتمد استقراء نصوص الكتاب والسنة، وأيضا ما تمليه تداعيات الواقع أو المأزق الذي أوقعتنا الحداثة فيه.

وهذه الثنائية في مصدرية المقاصد هي الفارق الدقيق جدا بين النظر المقصدي المعاصر واتجاه أهل الرأي من المذاهب الإسلامية الأصيلة كالحنفية والمالكية، فكلا النظرين يتجه إلى إعمال المقاصد والعقل في فهم النصوص وفي العمل بها أو العدول عنها، إلا أن الفارق الدقيق بينهما أن المقصد نفسه آتٍ لدى

أهل الرأي من استقراء النصوص التشريعية فحسب، فمصدرهم نصي تماما، وحضور الأعراف والوقائع فيه منحصر في مرتبة الفروع من الأحكام دون المقاصد الكبرى.[7]

الثالث: الاتجاه القيمي الأخلاقي: من أهم رواد هذا الاتجاه فضل الرحمن مالك الباكستاني (ت:1988م) الذي سلك طريقا في قراءة نصوص الكتاب والسنة من خلال منظور القيم، بحيث يربط بين سياقات الفهم التراثي وبين القيم التي سادت آنذاك، ثم يعيد قراءة النصوص الشرعية قراءة جديدة من خلال القيم الحديثة، سواء القيم التي أفرزتها الحداثة كالشخصانية والفردية والخلاص الذاتي، أو القيم التي أعلت من شأنها الحداثة على سائر القيم كفضل قيمة الحرية والاختيار الشخصي على العدالة والحق العام.[8] وعلاقة هذا الاتجاه بالحداثة هي كسابقه آتيةٌ من كونه اتجاها توفيقيّا ثنائيَّ المصدر، بل إنه يقدم القيم المعاصرة على النصوص في عملية استنباط القيم وفي ترتيبها بحسب سلم الأوليات.

الرابع: الاتجاه اللغوي التأويلي: وهو الذي يُخضع مفردات اللغة لتأويلات لم تكن على المعنى الأصلي لها عند استخدامها الأول. ويكون ذلك عبر استخراج ألفاظ معينة من نصوص الكتاب والسنة، ثم القيام بقطع الصلة بين تلك المفردات وبين سياقاتها الدلالية الداخلية والخارجية. وهو اتجاه قد لا يظهر فيه أثر الحداثة بقدر ظهور الجانب اللغوي والتأويلي فيه، إلا أن الحداثة وفكرها تُشكِّل الجزء الثابت منه أو الأرضية الصلبة له، وأما الدين وأفهام الفقهاء والمفسرين والمحدثين له، فإنها تشكل الجزء المتغير منه أو الأرضية الرخوة فيه، بحيث يعيد رواد هذا الاتجاه تأويلَ الدين بما يتناسب مع مخرجات الحداثة. ويظهر هذا جليا في كتابات شحرور ونصر حامد أبو زيد وآخرين.[9]

2.2. تعليق عام

ليست الغاية من إيراد ما سبق عملية التأريخ وإيضاح حجم المأزق الذي أتت به الحداثة، وبيان أثر هذا المأزق في البنية الفكرية لهذه الأمة، بحيث تحول المركز لدى بعضٍ من علمائها عن النص الديني من كتاب وسنة، إلى الثنائية المركزية الدين/الحداثة، فحسب، وإنما توجيه الأنظار إلى أمور منها:

أن الاتجاهات الثنائية أو التوفيقية قد آلت في نهاية المطاف إلى تبني الخطاب الحداثي بوجه من الوجوه، باعتبار أن بذرة المقولات الحداثية لا يمكن أن تلتقي مع جذور المقولات الدينية.[10]

أن النقاشات الفلسفية والحديثية بين أصحاب الاتجاه التوفيقي والاتجاه التراثي المتمسك بالسنة، قد انتقل تأثيرها من طبقة المتخصصين إلى طبقة الشباب المثقف بحيث أثمرت اضطرابات متنوعة لديهم وأثارت لديهم تساؤلات جذرية: في أصل الدين أو في نصوصه الأصلية من كتاب وسنة، أو في تطبيقاته من جهة، وفي استقبال المفاهيم والفلسفات الحديثة من جهة ثانية.

ويعود ذلك -في ظني- لأسباب عدة، يأتي في مقدمتها أنها نقاشات تعبر عن نفسها أمام جمهور الأمة بأنها من أنواع الجدل الداخلي تحت سقف الدين والسنة، في حين أنها واقع الأمر من أنواع الجدل الخارجي، وذلك لتنوع سقوفها ومرجعياتها الفلسفية دين/حداثة، وهو ما تسبب بالمأزق المذكور.

وننتقل الآن إلى المبحث الثاني الذي نعرض فيه إلى الاستبانة الذي نريد منه سبر أفكار الشباب الذين

تعاونوا معنا في الإجابة عنها، ومن خلال الاستبانة وتحليلها يمكن أن ننطلق في المبحث الثالث إلى مقترح فكري حديثي يستجيب إلى تلك التساؤلات التي طرحها الشباب عند تلقيهم لهذه الاستبانة.

3. الاستبانة وأسئلتها مع التحليل

1.3. مجتمع الاستبانة وصدقها وثباتها

تم تقسيم الاستبانة إلى أربعة محاور كلية، يعالج كل محور منها موضوعا من المواضيع التي تهدف الدراسة لاختبارها، وذلك بما يخدم المقترح الفكري الحديثي الذي ستقدمه الدراسة، وبما يتفق وعنوان الدراسة الذي يتجه لتغطية إشكاليات فهم الحديث لدى شريحة الشباب، وتأثير ذلك في قرار التدين بشكل عام لديهم بشقيه الإيمان بالقلب والالتزام بالجوارح، كذلك تم اختبار الاستبانة من جهة الصدق والثبات. والصدق هنا بمعنى أن العبارة تقيس ما يفترض أن يتم قياسه بالفعل. والثبات بمعنى أن تُعطي الاستبانة نفس النتائج إذا ما أعيد تطبيقها، وقد تم عرض أسئلة الاستبانة على عدد من المتخصصين لإبداء الرأي عنها، وتم أخذ ملاحظاتهم واقتراحاتهم بعين الاعتبار.

ويبدو أن الاستبانة قد كُتب لها بعضُ الانتشار، فقد وصلت الإجابات لدينا إلى 436 إجابة، بما أعطانا نوعا من الثقة في التعامل مع مخرجاتها، ولكن لابد من الإقرار بأن الاستجابة كانت متصلة بالدوائر التي تحيط بنا، وهي شريحة -على أهميتها- إلا أنها قد لا تعبر عن سائر شرائح المجتمع المتنوعة، ومع ذلك فإنه يصح لنا ادعاء ثباتٍ كافٍ لها بحيث إذا تكررت في الشرائح المذكورة نفسها فإنها ستنتهي إلى نتائج قريبة مما وصلنا إليه، ولمزيد من اختبار الثبات فإننا قمنا بعرض نتائج 44 استبانة عشوائية مما وصلنا، أي ما يشكل 10% من ذلك على النتائج الكلية، فكانت المطابقة بينهما أمرا جليا لنا، ولله الحمد.

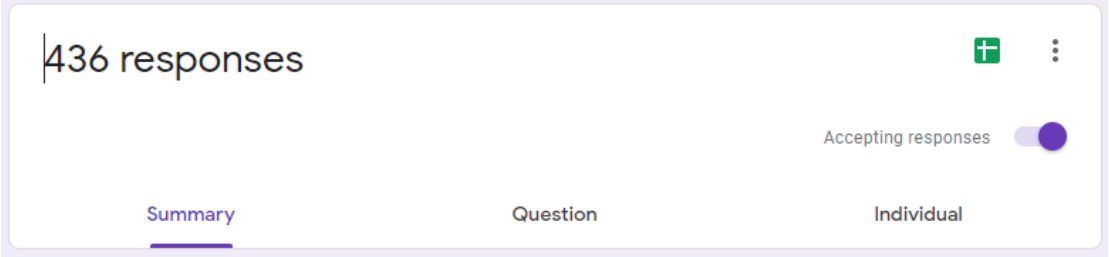

الشكل 1

2.3. محاور الاستبانة وتحليلها

1.2.3. محور محددات مجتمع الدراسة

وهو المحور الذي يتضمن أسئلة المعلومات الشخصية، وقد اشتمل على أربعة أسئلة تتجه إلى توصيف المؤهل العلمي والتوزع الجغرافي بالإضافة العمر والجنس.

-سؤال الجنس بين ذكر وأنثى، وذلك بغاية تحليل إجابات الذكور والإناث معا، ثم فرز الإجابات وتحليلها على انفراد لدراسة أثر الجنس في قرار التدين وملابساته لدى عيّنَتِنا. وقد جاءت النتائج متقاربة من حيث العدد، فقد توزعت مفردات عينة الدراسة بحسب الجنس إلى 54.4% من الذكور، و45.6% من الإناث، كما يوضح الشكل الآتي:

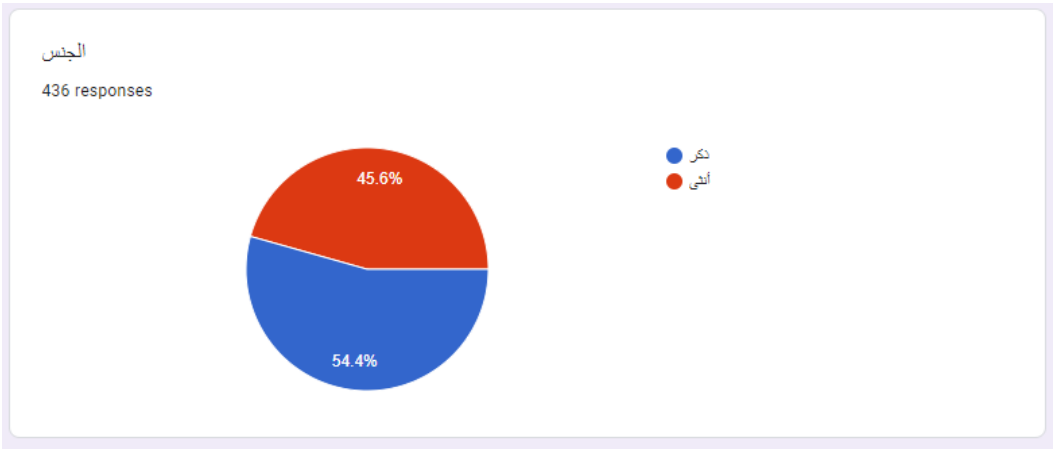

الشكل 2

-سؤال العمر، وذلك بغرض توزيع المشاركين في شرائح عمرية معينة تفيدنا في تحليل الاستبانة وفهمها عند فرز نتائج كل شريحة بمفردها لمزيد من فهم هموم تلك الشرائح وحاجاتهم. وقد توزعت النتائج على ما يأتي:

- شريحة من هم أقل من عشرين عاما، ونسبتهم 4.3%.
- شريحة 20-25، ونسبتهم 16.1%.
- شريحة 26-30، ونسبتهم 14.7%.
- شريحة من هم أكثر من ثلاثين عاما، ونسبتهم 64.9%.

ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي:

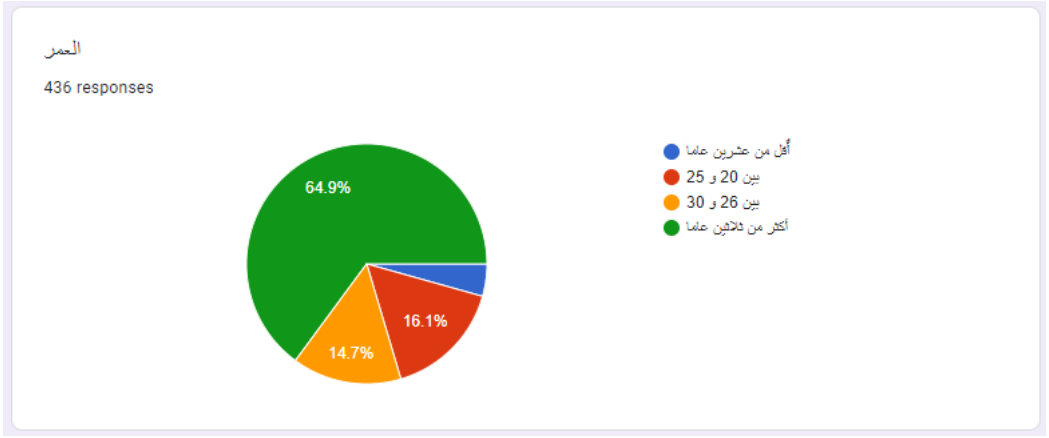

الشكل 3

ويبدو كما هو جلي أن ثلثي المشاركين كان ممن تجاوز الثلاثين، وأن الثلث المتبقي هو ممن كان دونها.

-سؤال المؤهل العلمي، وهو السؤال الذي يتجه لمعرفة المستوى الدراسي بين المتحصلين على الشهادة الثانوية، أو الجامعية، أو الدراسات عليا، وكانت النتائج على ما يأتي:

- حملة الشهادة الثانوية وأقل منها، ونسبتهم 23.4%.

- حملة الشهادة الجامعية، ونسبتهم 43.1%.
- طلاب الدراسات العليا وما فوقها، ونسبتهم 33.5%.

ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي:

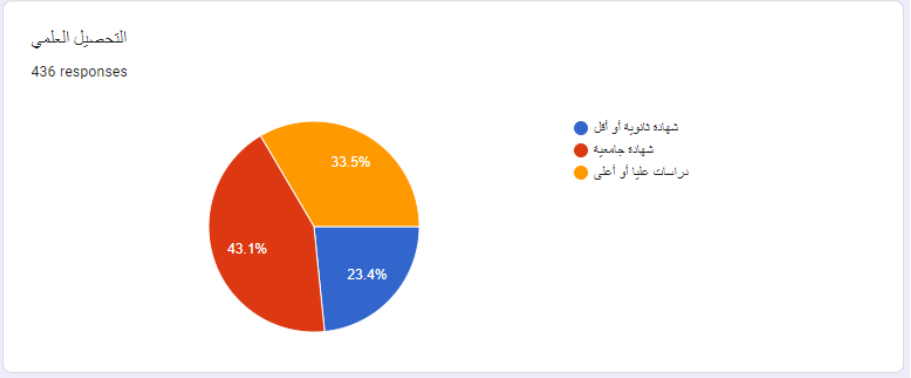

الشكل 4

وكان ظاهرًا أن أغلبية العينة المدروسة من الطبقة المثقفة، فقد توزعوا بين حاملي شهادات جامعية أو دراسات عليا وأكثر، وهذا يعطي نوعا من النخبوية للإجابات التي صدرت عنهم، وتتجلى أهمية ذلك في أنها تسبر أفكار وأغوار الطبقة المؤهلة للتأثير أو للقيادة في المجتمع، ومن جهة أخرى في أن هذه الطبقة هي الطبقة الأكثر تعرُّضا للفلسفات الحديثة والأفكار والشبهات الواردة على قناعتهم وعقائدهم.

-سؤال التوزع الجغرافي، وهو السؤال الذي يعالج بلد الإقامة ومدينة الإقامة، والغاية من ذلك السؤال أن يدرأ عنا التعميم في نتائج البحث، وأن يتم لنا عنونة الاستبانة بأنها تمثل الشباب المسلم في البلاد العربية أو في بلاد المهجر والغرب أم هما معا، وقد جاءت النتائج على ما يأتي:

- المقيمون في تركيا ونسبتهم 58.7%.
- سكان البلاد العربية ونسبتهم 33.8%.
- المقيمون في تركيا أوربا ونسبتهم 7.5%.

ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي:

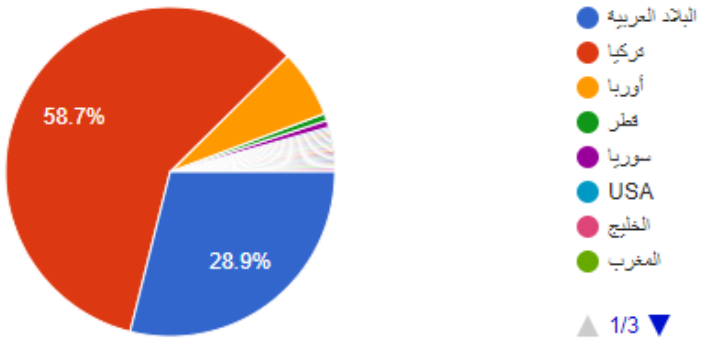

الشكل 5

ويبدو جليا أن الأغلبية الساحقة كانت للعرب في المهجر، بحيث كان لتركيا الحصة الأكبر من التوزع الجغرافي، وكذلك بلدان أمريكا وأوربا، ثم يأتي بعد ذلك المقيمون في البلاد العربية ومعظمهم كان من سوريا والخليج العربي. وهذا سيؤثر في تقويم نتائج الاستبانة بأن تُنسب إلى آراء العرب في بلاد الهجرة بأكثر من آراء العرب المقيمين في أوطانهم الأصلية.

وما سبق يعني أن مجتمع الدراسة لدينا متكون من فئات عمرية متنوعة غلب عليها المرحلة الشبابية الثانية والأولى، أي الثلاثينيات والعشرينيات، ومن فئات مثقفة وعالية الثقافة، أي حملة الإجازة والماجستير وما فوقه، وممن لهم تجربة دينية مسبقة بالالتزام والاطلاع، وممن لهم تجربة تنقل بين البلدان للعيش خارج الوطن، وسيأتي توظيف ذلك في تحليل المحاور الآتية.

3.2.2. محور قضايا الإيمان والإلحاد

يعالج المحور الثاني مسائل التدين والالتزام الديني والقضايا العقدية، في محاولة للولوج إلى موضوع إشكاليات فهم الحديث من إطار عقدي إيماني. وبلغت أسئلته ثلاثة أسئلة تنوعت بين أسئلة صريحة وغير صريحة في الموضوع.

-السؤال الأول: ما هو معنى الإيمان بالدين لديك: ويهدف هذا السؤال إلى تمييز بين إيمان التقليد وإيمان التفكر والاختيار، وباعتبار أن الشريحة التي أجابت عن أسئلتنا يغلب عليها الثقافة، فإن الإجابة لابد وأن تكون صادقة بلا مداهنة أو خوف مجتمعي، والخيارات كانت هي الآتية:

- تقليد الأب والأم، وقد تحصلت على 3% فقط.
- تقليد للمجتمع، وقد تحصلت على أقل من 1% فقط.
- اختيار عقلي يجيب عن جميع أسئلتي الكبيرة، الذي تحصل على ما يزيد على 96% من النتائج.

وهذه النسبة الكبيرة تعطي نوعا من الطمأنينة للباحث من جهة تصالح العينة مع دينها والتزامها المترسخ به، وهذا يضعف من أهمية أسئلة الإيمان والإلحاد لدينا، ويعلي من أهمية أسئلة محور فهم الدين وأشكال اعتناقه وتنزيله على الوقائع كما سيأتي. كما أنه يعطي طمأنينة على حال المسلمين في المهجر خلافا لما يشاع عن انعتاق أعداد هائلة منهم من رِبقة دينهم وعقائدهم.

الشكل 6

-السؤال الثاني هو عن تصنيف المشارك لإيمانه ومدى قناعته بالدين ومدى التزامه به رغم صعوبات الحياة في عصر الحداثة ورغم مغريات الحياة الغربية المبهرجة، وكانت الخيارات والنتائج على الشكل الآتي:

- أنا مؤمن ملتزم بديني مهما كانت المصاعب، وقد شكلوا كذلك أغلبية كبيرة 86%.
- مازال لدي تردد في بعض الأحكام الفقهية الحلال والحرام، وشكلوا نسبة لا بأس بها 10%.
- لدي أسئلة كثيرة عن الإيمان، وهي ما زالت بلا جواب، وشكلوا نسبة 4% تقريبا.

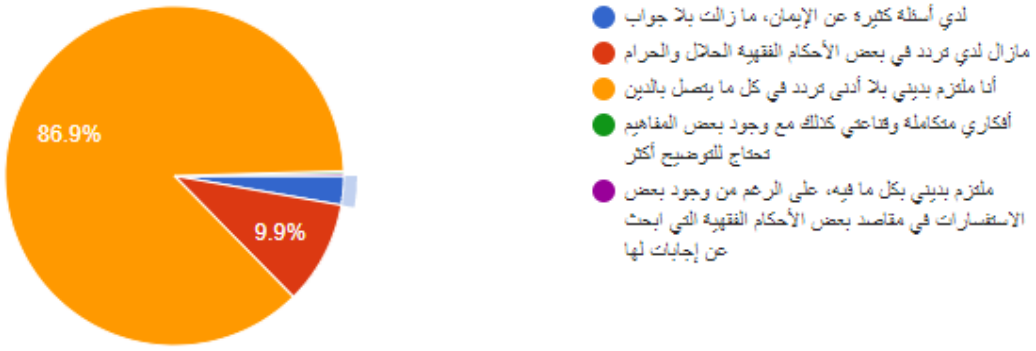

الشكل 7

ولا يحتاج اختيار الأغلبية إلى تعليق بقدر ما يحتاج الاختيار الثاني الذي يعالج العلاقة بين الإيمان والشريعة، وكما يظهر فإن عددا ليس بالقليل يعاني من سوء فهم لأحكام الحلال والحرام، وهم شريحة تجتمع فيها كل الأعمار والجنسان والجغرافيات المذكورة من غير ظهور شريحة بشكل جلي على الشرائح الأخرى. وهي نتيجة مهمة لنا في هذا السياق لأنها تعد مقدمة ممهِّدة للمحور الآتي كما سيُذكر.

وأما الشريحة التي يرى أصحابها بأنهم مؤمنون ولكن لديهم أسئلة إيمانية كثيرة معلقة بلا جواب، فهي كذلك تقرع ناقوس الخطر لدى رجال الدعوة، فتردُّدُ أربعة أشخاص من كل مئة هو في هذا السياق عدد ليس بالقليل، كما أنه مؤشر مهم، ويغلب على هؤلاء المجموعة أنهم يقعون بين شريحتي العشرين خمس وعشرين، والأكثر من ثلاثين عمريا، وخلت المجموعة من شريحة خمس وعشرين ثلاثين أو أقل من عشرين، وكانوا جميعا من القاطنين في تركيا إلا رجلا في كندا، وأنثى في البلاد العربية، وهذا يعني أن الإشكال يظهر في تركيا بشكلٍ جليٍ مقارنة بسائر البلدان.

-السؤال الثالث: يختبر الموقف العقلي والعاطفي من الدين أمام الآفاق المفتوحة والجديدة التي اقتحمها الشباب عقب دخولهم في الحياة، سواء أكانت في بلادهم وقد طرأ عليها تغيرات كثيرة بفعل الحداثة والتطور أم في بلاد المهجر وما تحمله من تناقضات أو صدمات حضارية وثقافية، وجاء نص السؤال بالشكل الآتي: مع مرور الأيام ومع السفر وخبرات الحياة المتوالية.

- ازددت قناعتي بثقافتي الدينية وبعقيدتي، وهم أغلبية 78%.
- اكتشفت أن ثقافتي الدينية قليلة ولم أستطع مواجهة الأسئلة والصعوبات، ونسبتهم 20.5%

- تناقصت قناعتي بثقافتي الدينية وبعقيدتي. ونسبتهم 1.5%.

الشكل **10**

يبدو أن نتائج هذا السؤال جاءت مطمئنة للباحث من جهة العقيدة، إلا أنها بالمقابل تقرع ناقوس الخطر من جهة نقصان اطلاع الشباب على فلسفة الدين وحدوده، وذلك عندما نجد أن خُمُس المشاركين يعبرون عن ضحالة في ثقافتهم الدينية التي نشأوا عليها، بحيث لم تمكِّنهم من مواجهة أسئلة الحداثة والمهجر والثقافات المتنوعة. وهذا يحيل المسؤولية إلى أصحاب القرار في الشأن الديني في خطب الجمعة ودروس الدين في المدارس وأنشطة الشباب بأن يوجهوا إلى أن تكون الجرعات العلمية الفكرية المبنية على أنشطة التفكير العليا في الدماغ فيها لا تقل عن الجرعات العاطفية أو جرعات الحفظ وأنشطة التفكير الدنيا. وأما الذين صرحوا بوجود شكوك لديهم تساورهم في العقيدة، فهم -على قلتهم- لهم بعض الخصائص المهمة، فمعظمهم ممن اختار في الإجابة عن السؤال السابق "احترام حرية الآخر عقديا وعدم الدخول في نقاشات عقدية معه"، وغلب عليهم الإقامة في أوربا وأمريكا وتركيا، وأنهم من شريحة السن المتقدم، وهذا يشير إلى أن سن إعادة النظر في العقائد المتوارثة قد اتجه إلى الثلاثين وما حولها كما تشير النتائج.

وبذلك انتهت أسئلة المحور الثاني، ويمكن التعليق عليها بهذا الشكل، بأنه لا تبدو لدى العينة لدينا إشكالات كبيرة في جوهر العقيدة، وإنما هناك إشكالات في فهمها وتحصينها فكريا لديهم.

3.2.3. محور العمل بالحديث وآليات الفهم والتأويل

ينتقل هذا المحور بالأسئلة من قضايا الإيمان إلى قضايا العمل والفهم والالتزام بنصوص الدين وأوامره ونواهيه، وقد تنوعت الأسئلة بما يغطي قضية فهم الحديث الشريف، وقضية القدوة وتلقي الفهم الصالح.

-السؤال الأول وهو متصل صراحة بإشكالية فهم الحديث وتطبيقه، فينص على الآتي: لو سمعت حديثا نبويا من الأحاديث الصحيحة، إلا أن ظاهر معناه يخالف ما تعلمته في دروس العلوم، ما هو موقفك؟ مثلا سمعت حديثا فيه هذه الكلمات: "لا عدوى" ولكنك تعلم أن الجراثيم تحمل العدوى، فماذا تفعل؟

- اتبع الحديث الصحيح فالعلم لا يمكن أن يخالف الدين. ونسبته 22.7%.
- اتبع العلم وأترك الحديث لأن الحديث لا يمكن أن يخالف العلم. ونسبته 2.3%.
- أتمنى أن أعرف الطريقة التي تجعلني أفهم الحديث بما لا يخالف العلم. ونسبته 19%.

• أعتقد أنني أعرف الجواب عن كثير من هذه الأحاديث ويسهل لي الوصول إلى تلك الأجوبة. ونسبته 55%.

الشكل 11

الغاية من هذا السؤال قياس إشكال فهم الحديث خصوصا عندما يتعارض مع العلم التجريبي، ويبدو أن نسبة بسيطة من المشاركين قد وضعوا ثقتهم في العلم التجريبي بأكثر من الحديث الصحيح، كما أن نسبة الخُمس يشعرون بشيء من الحيرة أو الضعف العلمي أمام أمثال هذه التساؤلات، ويبدو أكثر من نصف المشاركين قد أظهروا ثقة بمعرفة التأويل الصحيح للحديث أو بإمكان الوصول إلى هذه التأويلات من المختصين أو الكتب المتخصصة. ويبقى سؤال الفهم قائما لأن هذه الثقة ليست مبنية على التجربة دائما، فلابد أن يساندها توعية مستمرة من ذوي الاختصاص في أمثال هذه المسائل.

-السؤال الثاني: وهو متصل بإشكالية القدوة والتلقي، ونصه: ممن تحب أن تسمع نصوص الكتاب والسنة وشروحهما؟

• ممن يشرح لك الأحكام بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال العلماء. ونسبته 14%.
• يشرح له المنافع المترتبة على الأحكام وفوائدها للفرد والمجتمع. ونسبته 2%.
• من يجمع لك الأمرين معا، فيشرح لك الأحكام ومنافعها مؤيدة بالآيات والأحاديث والأدلة. ونسبته 84%.

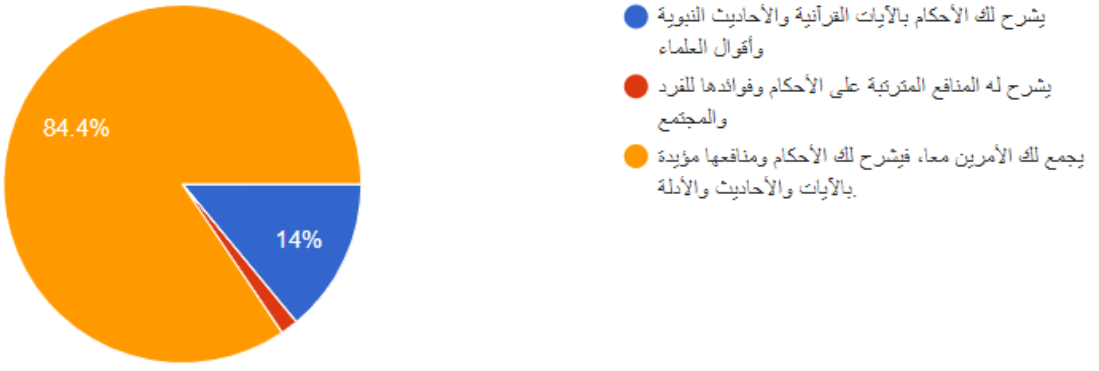

الشكل 12

غاية السؤال هي اختبار آلية اختيار المرجعية والقدوة الحسنة، ومنهجية الفهم المفضّلة لدى الطبقة المثقفة التي شاركت في هذا الاستبانة، أتكون بالتلقي المباشر الذي قرر أحكام الدين بقطع النظر عن سياقاته المعاصرة وارتباطاته الأخلاقية أو الاجتماعية المتصلة بالوقائع، أم بتقرير أحكام الدين على منهج المصالح الدنيوية فقط وما يتضمن ذلك من إيحاءات تشي بتأخر منزلة الديني عن الدنيوي لديهم، أم بالجمع بينهما. ويتَّضح جليا من خلال الإجابات أن القسم الأكبر من المشاركين اختاروا الجمع بين الطريقتين بما يشير إلى أهمية تعليل النصوص وتقديمها على عللها العلمية والعقلية للناس، فالقبول السلبي أو التسليم المجرَّد لو صحت التسمية لم يعد كافيا لدى هذه الطبقة المثقفة والمتدينة فكيف بالطبقات الأقل نخبوية منها؟، وهي كذلك رسالة إلى الدعاة ليزيدوا من جرعة التعليل والربط بالواقع والحياة، ويقدّموها على منهج الاكتفاء بذكر النصوص فحسب مع قطعها عن حاجات الناس ووقائع الحياة.

3.2.4. محور فهم الحديث وأثره في أسلوب الحياة

تأتي أهمية هذا المحور من كونه التطبيق العملي والواقعي للأسئلة التي جرت مناقشتها نظريا في المحاور السابقة، وهو يتضمن ثلاثة أسئلة تشمل قضايا خلافية في الحلال والحرام مرتبطة بالسُّنة، وقضية ثقافية مستوردة من الغرب لتكشف لنا مدى تغلل تلك الثقافة في نفوس شبابنا، وأخيرا قضية منشأ الالتزام بالنصوص النبوية والأحكام الشرعية، أهو الالتزام النابع عن الخوف أو عن الفهم أو عن الرضا؟ فهي مستويات متغايرة كما هو معلوم.

-السؤال الأول هو هل تستمع إلى الأغاني والموسيقى؟

- نعم فهذا حلال بحسب رأيي. ونسبته 16.3%.
- نعم رغم أنه حرام. ونسبته 23.4%.
- أتمنى لو أن الفقهاء اتفقوا على رأي فيها فأنا على شك. ونسبته 24.5%.
- لا أستمع أصلا لأنه حرام، أو لأنني لا أحب الغناء. ونسبته 35.9.

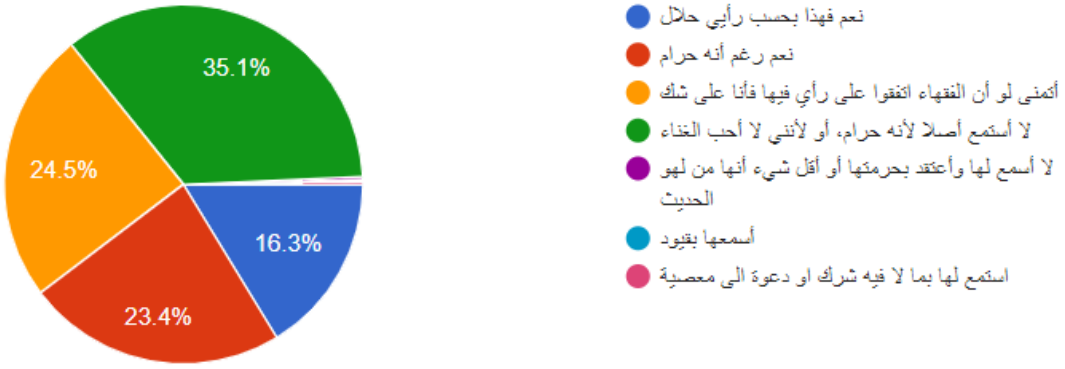

الشكل 13

وكما هو واضح فإن السؤال اتجه إلى مسألة السماع والموسيقا ومن المعلوم كم هو حضور هذه المسألة في الثقافة الحديثة اليوم، فقد انتقلت من هامش الحياة إلى المركز منها، وقد تم اختيارها باعتبارها مرتكزة من حيث الأصل على السنن والأحاديث، ومن جهة ثانية فإنها مسألة خلافية غير محسومة لدى الفقهاء وتتضمن بعض الحساسية المذهبية، فالسماع حرام عند جمهور الفقهاء وخلافي عند بعضهم ومباح عند آخرين، والغاية من السؤال معرفة موقف الشباب من أمثال هذه الخلافيات ومدى تأثيرها في تصرفاتهم والتزامهم الشرعي.

فيبدو أن الثُّلُث منهم قد اختار الرأي الأحوط والالتزام بالأحاديث المحرمة، واتجه إلى الامتناع من السماع للحرمة أو لعدم الرغبة أصلا أو لقيام البديل الشرعي من أمثال النشيد الملتزم، ولا شك أن هذه الخيارات متفقة ومترابطة فيما بينها. ولكن في المقابل نرى نسبة ليست بالقليل تعرف أن الرأي الأصح هو الرأي المحرم ومع ذلك لم يتمكن من الالتزام التام به وهي نسبة الربع. وهناك نسبة ليست بالكثيرة ممن اختار القول بالإباحة وتمسك به رغم الخلاف المشهور في المسألة، وهذا يشير إلى أهمية باب الاحتياط الديني لدى شريحة الشباب المشاركين، وهو كذلك مسؤولية للداعية والفقيه بأنه إن ضيق في الفتوى أو اختار العزيمة فيها فإن النسبة الأكبر من الناس المتدينين ستمشي خلفه ولن تتجه إلى القول الأسهل، وهذا يفسر التأكيد النبوي على الأخذ بالرُّخَص والتيسر.

أخيرا فإنَّ الرُّبُع من المشاركين يعبرون عن الأثر السلبي لهذه الخلافيات في موقفهم من الأحكام أصلا باعتبارهم أنهم يقبعون في مرتبة عدم اليقين، فهم ينتظرون اتفاق الفقهاء فيها ويودون لو رفعوا عن المسألة الخلاف. ولا يخفى أن الخلاف الفقهي قائم في أحكام كثيرة في فروع الشريعة بين المذاهب، ولكنها لا تسبب الشك الموجود في مسألة كمسألة السماع، ولعل الأمر متصل بأسلوب عرض الخلاف فيها، بالتبديع والتجهيل والتفسيق، خلافا لما يأتي في كتب الخلاف العالي أو الفقه المقارن التي تعرض للأقوال والآراء بأدلتها وتوجيهاتها العلمية الصرفة بلا تحميل لها ما لا تحتمله من تجهيل وتشهير بالمخالف. فحبذا لو راعى المفتون والدعاة الأثر السلبي لهذا الخطاب عندما يتعاملون مع المسائل الخلافية.

-السؤال الثاني لو عرفت أن شيئا آتيا من الحضارة الغربية مثل الكوكاكولا، أو البنطال الجينز، أو وسائل التواصل الاجتماعي، قد جاء تحريمه أو تحريم ما يؤسس له في السنة النبوية، فماذا تفكر؟

- أترك هذا الأمر فورا فالحرام أمره خطير. ونسبته 38.5%.
- لا أترك لأن هذه الأشياء صارت جزءا من حياتي. ونسبته 2.1%.
- أعتقد أن الدين لن يتدخل في هذه الأمور إلا فيما يتصل بشكل استخدامنا لها. ونسبته 59.4%.

الشكل **14**

وكما هو ظاهر فإن السؤال يريد أن يستكشف أثر المنجز الحضاري الغربي في نفوس شبابنا، ومدى إمكان التخلي عن بريقه فيما إذا ظهر تعارضه مع السنن والحديث، كما أنه يستكشف من وجه آخر مدى فهم الشباب لدائرة الحلال والحرام في الدين وما هي نطاقاتها ومجال عملها.

ويبدو أن أغلبية الثلثين تقريبا كانت واعية لهذا الأمر ولم تقبل التعارض أصلا باعتبار أن السنة لا تعالج المظاهر والعَرَض بقدر الأصول والجوهر، وهذا أيضا معيار مهم للداعية والفقيه عند اختياره الفهم والتطبيق المناسب للحديث أولا، ثم عند تنزيله على الواقع والإفتاء به، بأن يكون مقنِعا للسامع بأنه يعالج الجوهر والأصول وليس القشور فحسب.

كما يبدو أن الثلث المتبقي تقريبا قد رجح بلا تردد الحكم الديني على هذا المنجز التقني الحضاري الأوربي، وهو مؤشر إيجابي مهم كذلك، وأما الأقلية فحسب فقد صرَّحت بالاستسلام لمظاهر العولمة مهما كان اتصالها بالحياة اليومية لديهم. وهذا أيضا مؤشر إيجابي مهم لمن يدعي اعتناق شباب المسلمين للحضارة الغربية بلا ضوابط أو معايير ذاتية دينية، فالواقع لا يؤيد ذلك على مستوى الشريحة النخبوية التي أجابت عن الاستبانة على أقل تقدير، وما زال الخير في هذه الأمة وفي شبابها.

-السؤال الثالث: أكثر جواب يرضيك داخليا عن الالتزام بالصلاة على وقتها، والحجاب، وقضايا الاختلاط بالجنس الآخر:

- أنني ألتزم به لأنه أمر الله فقط وهي امتحان لنا في الدنيا رغم أننا لا نفهم الحكمة. ونسبته 85.3%.
- هي أمر الله وله فيها حكمة ومنافع للإنسان والمجتمع. ونسبته 13.1%.
- مازال عندي تساؤلات في هذه الأمور. ونسبته 1.6%.

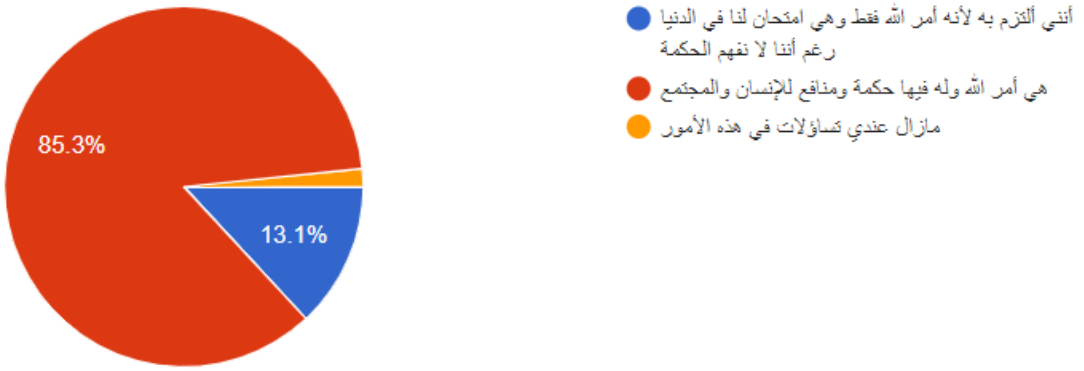

الشكل 15

المجال الذي يهدف السؤال إلى استكشافه هو مصدر الالتزام بأحكام السنة -وهي هنا سنن شارحة فحسب لما في القرآن الكريم- لدى الشباب، خصوصا في الأوامر التي تحتاج عند تطبيقها إلى مجاهدة نفس باعتبارها تخالف هوى أو شهوة إنسانية معينة أو تخالف بهرج الحداثة وأسلوب الحياة المعاصرة. ومن جهة أخرى تهدف إلى استكشاف مدى قناعة الشباب الملتزم أصلا بالنقاشات الفكرية العلمية المطروحة في سياق تعليل الأحكام الشرعية وبيان آثارها الإيجابية في الحياة الدنيا قبل الآخرة، وأيضا تهدف لسبر مدى تأثير هذه النقاشات العقلية في التزام الشباب وتدينهم.

ويبدو أن المنطلق الذي سلَّم به معظم المشاركين هو أن السنن التي تتضمن الأحكام الشرعية لابد وأن ترافقها الحكمة والمنافع للإنسان والمجتمع، وأن مصدر الإلزام لديهم ديني شرعي يعتمد النصوص النبوية ذاتها من جهة، وعقلي يعتمد الفهم والتعليل العقلي لهذه السنن المتضمنة للأحكام من جهة ثانية، ومن هنا تأتي أهمية النقاشات العقلية المذكورة ومدى فاعليتها في تعميق التدين والالتزام بالسنة وتثبيتهما وتمكينهما في نفوس الشباب، خلافا لمن يقلل من أهمية ذلك بله ينكره بأصله.

وأما الخياران المتبقيان ويشكلان نسبة السُّدُس تقريبا فهما يدلان على إشكال من نوع خاص، وهو أن بعضهم فصل بين الالتزام وبين الحكمة من الالتزام إما لورود تساؤلات لديه على هذه الحكم من حيث وجودها أصلا، أو من حيث أشكالها وصيغها التي يتم بها مخاطبة الشباب. ويبدو أن هؤلاء السُّدُس:

إما أنهم لا يسألون عن الحكمة باعتبارها غير ذات أهمية في مسألة الالتزام، بمعنى أن مصدر الالتزام لديهم هو النص فحسب.

وإما أنهم اطلعوا على بعض الحِكَم وما كانت مقنعة لهم بشكل كاف، فرجعوا في الالتزام إلى النص فحسب من جديد، أو أنهم وقفوا في مرتبة قريبة من مرتبة الشك بعد ذلك.

وجمع ما ذُكر ليس بالهين في واقع الأمر. ويدل على مدى الترابط بين الإيمان والقناعة عند الالتزام.

4. منهج مقترح في فهم الحديث النبوي على ضوء إشكاليات الحداثة وحاجات الشباب

يمكن لنا في هذا المبحث ربط المبحث الأول الذي عالج المأزق الذي أتت به الحداثة على مستوى النخب والمفكرين، بالمبحث الثاني الذي وصف أثر المأزق المذكور في الشباب المثقف بشكل عام، وذلك في سياق فهم الحديث وتنزيله على الواقع، بحيث يتضمن المنهج المقترح عند مواجهةِ هذا المأزق وعند الإجابةِ عن تساؤلات الشباب التي عبروا عنها في الاستبانة.

ولو أردنا اختصار النتائج التي خلصت إليها الاستبانة وتكثيفها في نقاط مركزة يمكن الاعتماد عليها في صناعة المقترح، فيمكن لنا أن نذكر الأمور الآتية:

- لا تعكس الاستبانة مشكلة كبيرة في قضايا الإيمان الكبرى، إلا أنها ولنخبوية المشاركين لابد وأن تُشعر الدعاة والمتخصصين بنوع من القلق.
- تعكس الاستبانة مشكلة واضحة في فهم النصوص النبوية وتنزيلها على الواقع، وفي ثنائية القطعي والظني أو الثابت والمتغير.
- تعكس الاستبانة إشكالا ما في مصدر الإلزام الديني للأحاديث النبوية، فقد مالت الأغلبية إلى إظهار ثنائية الإيمان المطلق والمنفعة معا في الإلزام.
- اختار جمهور المشاركين في الاستبانة منهج تعليل النصوص النبوية، وتفسير أحكامها بالتفسيرات العقلية والواقعية المناسبة لمستوى ثقافتهم وإدراكهم للأمور. وهذا يعني أن منهج القراءة الظاهرية للأحاديث، وعرضَها بحروفها على الناس، والاستناد في الإلزام بها على عنصر الإيمان فحسب، رغم أهميته الشديدة لم يعد كافيا في تطبيق النصوص التي تحتوي الأحكام الشرعية التفصيلية، ولم يكن كافيا لدى الشباب في التمسك بها والدفاع عنها أمام مخرجات الحداثة.

4.1. الأساس الفكري للمنهج المقترح

انطلاقا مما سبق، يمكن لنا تقديم المقترح المتصل بمنهج فهم الحديث النبوي مدعَّما بهذا الأساس الفكري: ضرورة المحافظة على الموازنة بين العقل والنقل، لا من جهة التشريع والتساوي بينهما في ذلك، وإنما من جهة التسليم بالنصوص النبوية وبثمراتها الدنيوية والأخروية التي تؤكد على سعادة الدنيا والآخرة، ومن جهة انسجامها مع بعضها ومع الفطرة الإنسانية والعقل البشري الصالح. وذلك خلافا لمنهج التلقين والغرس القائم على الترغيب والترهيب فحسب، أو منهج فصل النصوص عن تفسيراتها، أو المنهج الظاهري في تناولها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى خلافا لمناهج التوفيق بين التراث والحداثة، وثنائية المركز، التي أخذت من عُمُر الأمة ما يقارب قرنا ونصف دون الوصول إلى أجوبة ومستقر لها كما ظهر في المبحث الأول.

وهذا الكلام يحيلنا إلى التمييز باختصار بين الاتجاه الأثري أو ما سُمِّي بمنهج أهل الحديث، والاتجاه المقصدي أو ما سُمِّي بمنهج أهل الرأي، في سياق التعامل مع النصوص النبوية.

الأول الاتجاه الأثري، وهو الاتجاه الذي يعلي من شأن السنة، فيقرأ من خلالها القرآن بحيث تقضي عليه كما صرح بعضهم من جهة التخصيص والتقييد وبيان المجمل والمشكل، كما أنه الاتجاه الذي يقدم مفهوم التقليد الصريح والتشبُّه المباشر بالنبي ﷺ على غيره من وسائل الفهم، بحيث يرى وجوب العمل بظاهر كل حديث يصح لديه من غير تأويل، ولو حصل تعارض في دلالة ذلك النص ونصوص أخرى معينة، أوقع التعارض بينها، واتجه إلى الجمع والتوفيق بينها لأنه يرى وجوب العمل بها جميعا، ويعتمد في ذلك على أدوات التخصيص والتقييد من الأصول العامة، وما دامت شروطه في ذلك متعلقة بالثبوت أولا فإن هذا أصحاب هذا الاتجاه اشتغلوا على تصنيف درجات ثبوت السنن والأخبار، وبيان طبقات مصداقيتها كأصح الصحيح، والصحيح المفرد، والحسن والضعيف، والضعيف ضعفا منجبر أو غير منجبر أو الشاذ المنكر المتروك المردود.[11] وهو مما قصر فيه أهل الرأي، ويجرد التنبيه على أن عددا ليس بالقليل من كبار المحدثين لم يكونوا على هذا الاتجاه، منهم البخاري نفسه.

الثاني الاتجاه المقصدي والتعليلي، الذي يضع القرآن الكريم في المركز، ويقرأ من خلاله السنة النبوية، وذلك من جهة الحجية بأن يستحضر أن حجية السنة آتية من القرآن فلا يقدمها عليه ولا يساويها به، ومن جهة الثبوت وهو مختص بالخبر الآحاد، ثم تأثير هذا في الدلالات خصوصا عند تعارضها، كما أنه المنهج الذي يقدم مفهوم الاتباع والاقتداء على التشبُّه والتقليد،[12] بأن يُعمل الرأي في فهم دلالات النص، ومراداته المجازية والسياقية، ويقدمها على ظاهر المعنى، وإن حصل تعارض في الدلالات بين نصٍ ما ونصوص أخرى، أوقع التعارض بينها كالاتجاه السابق، إلا أنه يختلف عنه في أدواته في درء هذا التعارض، فإنه يتجنب إعمال التوفيق والجمع بين النصوص لأنه يرى بأن الرأي الجديد الملفق عن النصيين المتعارضين رأيا مغايرا لهما من جهة، ومتناقضا مع حقيقة أن أحدهما أصح من الآخر، ولذلك فإنه يلجأ إلى الترجيح والقول بالنسخ لا على أصحية الإسناد فحسب، بل على قوة دلالات النص وقطعيتها، فما كان ظنيا يهمل وما كان قطعيا يعمل به، ولهذا فإنهم اشتغلوا على تصنيف دلالات النصوص وبيان طبقاتها وأثر ذلك في ترجيح الدلالة الصحيحة، كالمحكم والنص والمفسر والظاهر ومقابلاتها، وكذلك اشتغلوا في بيان دلالات صيغ معينة كالقول بقطعية العام وقطعية الخاص أيضا.[13]

2.4. الأساس النصي للمنهج المقترح

يعتمد المنهج المقترح على حديث صلاة العصر في بني قريظة،[14] والذي أقرَّ فيه النبي ﷺ كلا الفريقين ولم يُعَنِّف واحدا منهم أي المنهج الأثري والمنهج التعليلي في فهم النصوص، فالأصل الذي تركه فينا النبي ﷺ في هذا الحديث يتجاوز قضية إقرار المنهجين معا وتصحيحه لعمل كلا الفريقين من الصحابة فحسب، إلى قضية أعمق منها وهي أن الأمة المسلمة بحاجة إلى كل من الفريقين أو المنهجين معا في سائر أزمانها، ومن المعلوم أنه قد اشتغل بعض من العلماء في تفضيل أحد الاتجاهين على الآخر وبتصويب أحد المنهجين على الآخر،[15] إلا أن هذا ليس مرادنا تماما، فالدراسة تختار المقولة الآتية: حيثما وُجد المنهج التعليلي لابد وأن يرافقه المنهج الأثري والعكس صحيح، بحيث يتمم كل منهما الآخر،

ويزيل عنه أخطار التفرد في فهم النصوص النبوية.

فالمنهج التعليلي يفتقر إلى الكوابح التي ستعيده إلى النصوص وهو ما يقوم به الجدل والحجاج الأثري لمخرجاته، وإن المنهج الأثري يفتقر إلى المرونة الكافية في فهم الوقائع وإعادة المسائل إلى أصولها وتعليلاتها الكبرى، وهو الأمر الذي وقع فيه المذهب الظاهري تاريخيا، وهنا يأتي المنهج التعليلي الذي يقوم بمنحه هذه الخصائص، بحيث يبقى التعليليون قريبين من ظواهر النصوص وألفاظها، والنصوصيون قريبين من مقاصدها وعللها.

ويمكن لنا الجزم بأن تفرد أحد المنهجين سينعكس سلبا لدى المتخصصين والعامة معا في فهم الدين وتصورهم العلمي له، والإشكال لدينا هو أن القرن الماضي كما سبق ذكره قد تضمن اتجاهين فقط هما الاتجاه الأثري والاتجاهات التوفيقية، بما أحكم القطيعة بينهما، ولم يحقق الجدل والحجاج العلمي بينهما غايته من فائدة للطرفين وذلك لاختلاف السقف والمرجعيات. والجلي هنا أن منهج أهل الرأي أو التعليليين كان الغائب عن هذا المعترك في معظم البلاد الإسلامية، إلا باستثناءات بسيطة نراها في بلدان لها خصوصية معينة كالمغرب العربي المالكي على سبيل المثال.

ولئن عاد التأصيل والتنظير المناسب للاتجاه التعليلي التراثي الأصيل والذي يتبدى في أصول مدرسة أهل الرأي وفي مذهبي أبي حنفية ومالك، فإن المستفيد الأكبر سيكون هو الاتجاه النصوصي الأثري ثم الأمة عموما. فهذا هو الأساس الفكري والأصولي للمقترح الذي تتضمنه الدراسة.

3.4. الموازنة بين منهج التعليل ومنهج الأثر في ضوء التأصيل للمنهج المقترح

لمزيد فهم للمنهج المقترح، لابد من مناقشة بعض الأصولِ الكبرى لأهل التعليل ثم مقارنتها مع أصول أهل الأثر. ونختار من هذه الأصول المسائل الآتية:

-مركزية القرآن الكريم في التشريع، وقراءة السنة من منظاره، وكذلك ثنائية الأدلة بين قطعي وظني، فالقطعيات هي ظواهر القرآن الكريم وعموماته، والسنة العملية أو السنن المشتهرة ومن باب أولى المتواترة ويلحق بها هنا إجماع أهل المدينة، ثم القواعد الكلية في الشريعة والتي تُعرف باستقراء الأدلة كلها، وهو ما أطلق عليها أحيانا بالأصول أو بالقياس العام أو مجموع الأقيسة، بالترتيب المذكور،[16] فالسنن مقدمة على القواعد عندهم، وهذا أحد فوارق منهجهم الدقيقة عن طرح العقلانيين المعاصرين.

وقد نتج عن هذا الأساس قضية عرض الظني على القطعي، وتقديم القطعي عليه، ومنه قضية عرض الأحاديث الآحاد على الكتاب، وقضية فقه الراوي، وترك العمل بالحديث عند عموم البلوى، وغرضهم من ذلك لا العدول عن العمل بالسنة تشهيا كما يتهمهم البعض، وإنما هو نتيجة طبيعية للقول بقطعية ظواهر الكتاب وعموماته دلالة، وتقديمها على الأخبار ظنية الثبوت.[17]

-أما أهل الحديث فينظرون إلى السنة على أنها جزء مكافئ للقرآن وقسيم له تحت سقف الوحي، فالوحي نوعان، متلوٌ وهو القرآن وغير متلوٍ وهو السنة، وبإدراك هذا الأمر يتبين لنا مسلك من رفع السنة

على القرآن وجعلها قاضية عليه، باعتبارها مساوية له في الثبوت والحجية، وباعتبار أن معظمها قضايا جزئية خاصة خلافا للكتاب الذي تكثر فيه الكليات والعمومات، فالخاص عندهم قطعي الدلالة والعام ظني الدلالة، وهو مقدم عليه، فتكون السنة من حيث الدلالة أعلى من القرآن الكريم.

-تقديم السنن العملية -أي التي رافقتها فتاوى الصحابة وعَمِل بها الفقهاء واشتهرت لديهم- على الحديث الآحاد، فالعمل المتوارث راجح على الحديث الآحاد، وهو ما أسماه الحنفية بالسنة المشتهرة، والمالكية بإجماع أهل المدينة، في حين أن الشافعية وأهل الحديث لم يجدوا هذا الكلام منضبطا، فلا ضابط لما هو سنة مشتهرة أو إجماع أهل المدينة، وجعلوا الأمر متعلقا بصحة أسانيد الأحاديث فحسب دون ما سواه من ضوابط، وذلك باعتباره أمرا منضبطا قابلا للتتبع والتدقيق والمحاققة.[18]

-التعامل مع السنن والنصوص الشرعية عموما على أنها كُلٌّ واحد، يجب أن يكمِّل بعضها بعضا، وأن تتلاقى في قواعد مشتركة هي مقاصد الشريعة فلا تنفك عنها ولا تخالفها، وهو الأمر الذي لحظه الصحابة فالتابعون والمحدثون بعدهم في تعاملهم مع السنة، وكان لهذا اللحظ آثار كثيرة في مصنفاتهم الحديثية واختياراتهم الفقهية، ولكنها كانت محصورة في جوانب دون غيرها. وقد تبنى هذا الأصل أهلُ الرأي وذهبوا يؤسسون لاتساق الأدلة فيما بينها في قواعد كلية عامة، ويتجنبون القول بالتخصيص والاستثناء إلا إن جاء متواترا أو مشتهرا، بحيث لا تنخرم تلك القواعد الكلية القطعية إلا بقطعي مثلها. وعلى الرغم من أن أهل الحديث يستدلون بالقواعد في فروعهم إلا أنهم يخصصونها ويعدلون عن العمل بها بالحديث الآحاد، والفارق كبير بين المنهجين هنا.

وبذلك يتم لنا الجانب التأصيلي من المقترح الفكري لدينا، وهو الاهتمام بالبناء العقلي والمعلل للأحكام إلى جوار النصوص الملزمة والمنشئة لها، وذلك من خلال اعتبار مدرسة الرأي ممثلة بالحنفية والمالكية، واستحضار آرائها وأصولها في عملية الاجتهاد إلى جانب آراء وأصول مدرسة الأثر، بحيث تتحقق من خلال التفاعل والجدال العلمي المنضبط الغاية التي أشار إليها الحديث النبوي.

4.4. الأساس التطبيقي للمنهج المقترح

وأما الجانب التطبيقي من المقترح فإن ميدانه هو قضايا التعارض بين الحديث والأدلة الأخرى، ومنها القرآن والأحاديث المخالِفة والعقل والقياس وما يتصل بذلك، وهو ما يسمى بعلم بمشكل الحديث ومختلفه، فما هو المنهج المقترح في التعامل مع تلك الإشكالات؟

اتجهت بعض أسئلة الاستبانة إلى اختبار واحدة من قضايا علوم الحديث لدى الشباب، وهي قضية مشكل الحديث. وهو علم يتضمن الجواب عن تعارض الحديث مع الحديث والقرآن الكريم وسائر الأدلة، وفيه أبدع المحدثون والأصوليون أدواتٍ كثيرةً في درء التعارض الظاهري بين الأدلة، وأظهرت الاستبانة أن الأغلبية تعلم بوجود هذا العلم سواء من حيث التسمية أم من حيث المحتوى، وبسهولة وصولهم إلى أجوبة العلماء فيه، ولكن بعضهم أبدى في المقابل تساؤلات معينة في فهم الحديث والتوفيق

بينه وبين سائر الأدلة.

والإشكالات الحديثية لها انتشار واسع بين الشباب لأمرين، لكون معظم أحاديث السنة هي أحاديث ظنية، ولأن سهام النقد الحداثية قد تجرأت على حجية السنة وفهوم أحاديثها بأكثر مما تجرأت على القرآن الكريم وحجيته وفهمه. ومن هنا يظهر أهمية كلامنا عن مشكلة الحديث في هذه الدراسة، وسيكون ذلك بالتركيز على مقاربة أهل الرأي والحديث لهذه المسألة كما سيأتي.

يميل أهل الرأي إلى منهج عرض النصوص على بعضها، وعلى الأدلة الأخرى، وبالأخص عرض أخبار الآحاد على القرآن والأحاديث والعقل والعلوم الكونية التي تسهم في مزيد تعمق في نقد الحديث وفهمه وتأويله، وبالمقابل يتجنب أهل الحديث هذا المنهج إلى حد كبير، ويقيدون استعماله بضوابط كثيرة تشير إلى تحرزهم من تفعيله في التعامل مع السنة، بخلاف أهل الرأي الذين ما رأوا في ذلك غضاضة بل هو منهج يعبر تماما عن أصولهم في التعامل مع الأدلة وبالأخص الظنية منها.

يتوسع أهل الرأي في أبواب "مشكل الحديث" وتظهر فيه مكنتهم الفقهية وقدرتهم التأويلية في كشف التعارض بين الأحاديث أولا، ثم في الاختيار والترجيح المناسب فيما بينها ثانيا، وظهر هذا جليا في أقوال أهل التعليل من الصحابة ثم عند النخعي وأبي حنفية،[19] ثم عند محمد في الموطأ والرد على أهل المدينة، ثم الطحاوي في كتابيه الجليلين شرح مشكل الآثار وشرح معاني الآثار، وكذلك ابن فورك وابن قتيبة، واتسعت فيه مصنفاتهم، وغلب عليها الترجيح والعدول عن العمل بأحد الدليلين، وجرت تسمية الحديث الأرجح بالصحيح والمحفوظ، ومقابله بالشاذ أو المنكر أو الضعيف. وأما أهل الحديث فمالوا إلى التصنيف في مختلف الحديث، ومالوا في رد التعارض إلى الجمع والتوفيق بين الأحاديث كما يظهر عند الشافعي وابن خزيمة وغيرهم.

وقد تعامل أهل الرأي مع الآثار على منهج الموازنات مع الأدلة الأخرى والنصوص المقابلة وفقه الرواة واتصال ما نقلوه بالعمل الموروث، مما جعل اهتمامهم منصرفا إلى ذلك دون النظر في درجات ضبط الرواة وأخطائهم في النقل، وهو الذي توسع فيه المحدثون كثيرا وفتحوا له أبواب العلل والقرائن، وأثمر ذلك لديهم أن الحديث المقبول ليس على درجة واحدة، والمردود كذلك على درجات، وأنه يمكن الموازنة بين أحاديث مقبولة وأحاديث مردودة أيضا، أما أهل الرأي فينقطع بهم السبيل في الأخبار إلى التمييز بين القطعي والظني فحسب، أي التمييز بين المتواتر والمشتهر وبين الآحاد.

وفيما يتصل بالأساس التطبيقي للمنهج المقترح فيما يتصل بقضايا التعارض بين العلم والعقل وبين الحديث، فإن منهج التعليل الذي يتوسع في مسائل المشكل الحديثي ويقبل جميع أنواع الاعتراضات عليه من داخل الحديث ومن خارجه من الأدلة القرآنية والعقلية الأخرى ويُعمل فيها أدواته في درء التعارض كالترجيح والعدول عن العمل، بالإضافة إلى منهج الأثر الذي يتوسع في مسائل مختلف الحديث، وأدوات الجمع والترجيح الحديثية بين الأحاديث، بحيث يقوي اجتماع المنهجين لدى الشباب من مكنتهم في

مواجهة أسئلة الحداثة المتجهة إلى الأحاديث وإلى تطبيق الأحكام الشرعية، سواء من جهة الاطلاع على الردود أو القدرة على إبداعها ومواجهتها بلا تخوف أو انسحاب.

5. الخاتمة

أوضحت الدراسة من خلال المباحث السابقة أمورا عدة، منها:

أن الخلل الذي أصاب البنية الفكرية لواقع الأمة الديني بحيث تحول المركز لدى علمائها من النص الديني وما يتصل به إلى الثنائية المركزية كما ظهر، مع التنبيه إلى أن هذا الخلل الذي أصاب النخبة العلمية والمفكرة قد طالت مدته إلى ما يتجاوز القرن، وبالتأكيد فإن آثاره لابد وأن تصل إلى الشباب المثقف فيثير لديهم تساؤلات جذرية في الدين أو في تطبيقه وفي استقبال المفاهيم والفلسفات الحديثة.

إن الدراسة التطبيقية -والتي قامت على عينة عشوائية غير موجَّهة، غلب عليها الثقافة وأنهم من طلبة الجامعات أو الدراسات العليا وأنهم من المهاجرين أو القاطنين خارج البلاد العربية- قد أوضحت النقاط الآتية: لا مشكلة كبيرة في قضايا الإيمان والقرآن الكريم ومسائله الكبرى، وإنما الإشكال الذي تعكسه كان في دائرة فهم الحديث وتنزيله على الواقع، وفي ثنائية القطعي والظني أو الثابت والمتغير. ومالت أغلبية العينة إلى إظهار ثنائية الإيمان المطلق والمنفعة معا في عنصر الإلزام. كذا رجحوا اختيار منهج تفسير الأحاديث وأحكامه بالتفسيرات العقلية والواقعية المناسبة لمستوى ثقافتهم وإدراكهم للأمور. وهذا يعني أن منهج القراءة الظاهرية للنصوص النبوية وعرضها كما هي لم يكن كافيا في تمثل النصوص التي تحتوي الأحكام الشرعية التفصيلية، ولم يكن كافيا لدى الشباب في التمسك بها والدفاع عنها أمام مخرجات الحداثة.

وعليه فإن المنهج المقترح في التعامل مع هذه الإشكالات، سواء على مستوى فهم الأحاديث النبوية أو تطبيقيها وطريقة تلاقيها بأسئلة الحداثة ومخرجاتها، يتجه إلى الاستفادة من الإشارة النبوية في إقرار منهجي التطبيق التعليلي والأثري للنصوص الشرعية معا، بحيث يترافقان ويتفاعلان ويؤثر كل منهما في الآخر ويكمل كل منهما الآخر، وقد لحظت الدراسة غياب مدرسة الرأي في المائة سنة السابقة غيابا صريحا باعتبار أن الخلاف والحجاج كان بين النظر التوفيقي والنظر التراثي فحسب، ولم يكن تحت سقف النظر التراثي نفسه كما كان عليه الأمر طيلة القرون الإسلامية السابقة، ومن هنا اقترحت الدراسة إعادة إحياء نظر أهل الرأي في التعامل مع النصوص، سواء في الأصول عموما أو في قضايا مشكل الحديث.

منهج أهل الرأي القائم على التمييز بين الأدلة القطعية والظنية وتقديم القطعي على الظني مطلقا، وتقديم الترجيح على الجمع. وكذلك منهج أهل الحديث في التمييز بين صحيح الحديث وضعيفه، وتقديم الصحيح على الضعيف عند التعارض، وهما يشكلان معا التياران الواسعان لمناهج فهم الإسلام وتفسيره، وهما الاتجاهان اللذان حظيا بالإقرار النبوي. والاحتفاء بهما معا يحقق لنا قضية التكامل بين المنهجين

وتفاعلهما معا في فهم الأحاديث والنصوص الدينية على مستوى المتخصصين والنخب، ويكفل لنا أرضية علمية صلبة لدى العلماء ولدى الشباب عند التعامل معها وفهمها واعتمادها.

لابد من التأكيد على أن مدرسة الحديث تعارض ما تصفه مدرسة الرأي من قطعيات في الأدلة سواء من حيث الأصل والنظر أو من حيث التطبيق والتمثيل، وأن هذه الاعتراضات هي خلافات تحت سقف الخلاف العلمي المعتبر في الشريعة الذي أقره النبي ﷺ في غزوة قريظة. أي أنه خلاف علمي وحجاج مثرٍ لكلا الطرفين بعيدا عن الاتهامات والتعصب، لأن السقف مشترك بين المدرستين، وليس بخلاف من نوع السقوف المتعددة، في حين أن غياب أحد الطرفين عن الساحة العلمية يثمر ضعفا علميا تظهر آثاره في العامة والمثقفين فضلا عن المتخصصين.

6. قائمة المراجع

- أوزون، جيم (2005م)، النزاعات التاريخية الرسمية، ط1، نشر جامعة الحربية، د.م.
- براون، جوناثان(2020م)، النزاع على السنة: الإرث النبوي وتحديات التأويل واختياراته، ترجمة عمرو بسيوني، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
- التريكي، فتحي ورشيدة التريكي(1992م)، فلسفة الحداثة، ط1، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان.
- تورين، ألان، (1997م) نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.
- تيزيني، الطيب(2000م)، الإطار النظري والمفاهيمي، من ندوة الحداثة وما بعد الحداثة، بمشاركة لفيف من المفكرين العرب، ط1، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.
- حلاق، وائل، (2007م) تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام، ترجمة أحمد موصلي، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت.
- الذهبي، محمد بن أحمد(1993م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد، ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- رزبرج، نيكولاس(2000م)، توجهات ما بعد الحداثة، ترجمة ناجي رشوان، مراجعة محمد بريدي، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.
- سرميني، محمد أنس(2020م). "الحداثة والاتجاهات المتأثرة بها في التَّعامُل مع السُّنَّة النَّبويَّة"، مجلة كيليت باهر، مجلد2، عدد17، ص143-168.
- سرميني، محمد أنس(2018م)، "مَنزِلة الصَّحابي غَير الفَقيه عِند الحنفيَّة بَين النَّظر والتَّطبيق"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، العدد 115، ص229-236.
- سرميني، محمد أنس(2021م)، "منهجية التعامل مع السنة النبوية في عالم ما بعد الحداثة"، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، مجلد 26، عدد 101، ص101-142.

- سرميني، محمد أنس(2021م)، القطعي والظني بين أهل الرأي وأهل الحديث، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان.
- الشافعي، محمد بن إدريس(1990م)، الأم، ط1، دار المعرفة، بيروت.
- الشافعي، محمد بن إدريس(د.ت)، الرسالة، د.ط، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر.
- الشوكاني، محمد بن علي(1990م)، إرشاد الفحول، تحقيق أحمد عزو كناية، ط1، دار الكتاب العربي، د.م.
- الشيخ، محمد(2008م)، فلسفة الحداثة في فكر هيغل، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.
- صفدي، مطاع(1990م)، نقد العقل الغربي، الحداثة وما بعد الحداثة، ط1، مركز الإنماء القومي بيروت، لبنان.
- عبد الرحمن، طه(2007م)، الحداثة والمقاومة، ط1، معهد المعارف الحكمية، المغرب.
- فضل الرحمن(2017م)، الإسلام، ترجمة حسون السراي، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر(د.ت)، إعلام الموقعين، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، د.ط، دار إحياء التراث العربي، د.م.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر(1994م)، زاد المعاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27.
- القاسمي، جمال الدين(د.ت)، قواعد التحديث، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- لالاند، أندريه(2001م)، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، ط2، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.
- لمين، الناجي(2018م)، السنة وصلتها بالعمل والمذاهب الفقهية، ط1، مركز الموطأ، دبي.
- لمين، الناجي(2007م)، القديم والجديد في فقه الشافعي، ط1، دار ابن القيم، الرياض، ودار ابن عفان، القاهرة.

7. الهوامش والإحالات:

[1] انظر: أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، ط2، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 2001م، 822/2. الطيب تيزيني، الإطار النظري والمفاهيمي، من ندوة الحداثة وما بعد الحداثة، بمشاركة لفيف من المفكرين العرب، ط1، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 2000م، ص35. نيكولاس رزبرج، توجهات ما بعد الحداثة، ترجمة ناجي رشوان، مراجعة محمد بريدي، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2000م، ص108. محمد الشيخ، فلسفة الحداثة في فكر هيغل، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2008م، ص 25.

[2] انظر: مطاع صفدي، نقد العقل الغربي، الحداثة وما بعد الحداثة، مركز الإنماء القومي بيروت، لبنان، 1990م، ص223. ألان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 1997م، ص270. فتحي

التريكي ورشيدة التريكي، فلسفة الحداثة، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1992م، ص69.

[3] مع التنبيه إلى إن التماسك لا يعني الأحقية، فقد يكون تماسك المنظومة الفكرية صوريا، ولا يتضمن ذلك بالضرورة أحقيتها.

[4] لعل هذا من أسباب ما ذكره طه عبد الرحمن عن حجم التهويل الذي رافق الحداثة وكأنها أتت بإنسانية وبتاريخ آخر، في حين أنها فعل حضاري تتداعى له كل الأمم بالسوية. وفكرته تعتمد على تحرير مصطلح الحداثة من أحماله الدلالية المرتبطة بالفلسفة والتشريع الغربي، وتحميله دلالات جديدة هي أشبه بالنضج العقلاني والريادة الحضارية للأمم. طه عبد الرحمن، الحداثة والمقاومة، معهد المعارف الحكمية، المغرب، ط1، 2007م، ص19-26.

[5] سبق لي دراسة هذه المسألة في بحث بعنوان "الحداثة والاتجاهات المتأثرة بها في التَّعامُل مع السُّنَّة النَّبويَّة"، مجلة كيليت باهر، مجلد2، عدد17، ص143-168. وسأقتطف منه الفقرات المذكورة أعلاه.

[6] انظر: وائل حلاق، تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام، ترجمة أحمد موصلي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2007م، فصل تحديات الحداثة، ص269 وما بعدها.

[7] يمكن لنا مساءلة القائلين بأن مقصد الحرية على سبيل التمثيل الذي ينادي به المقاصديون اليوم هو آت من النصوص الإسلامية فحسب أم كذلك من الواقع والقيم التي تبشر بها الحداثة. انظر محمد أنس سرميني، القطعي والظني بين أهل الرأي وأهل الحديث، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2021م، الفصل الثالث والسادس، ص86-127، ص185-195.

[8] فضل الرحمن، الإسلام، ترجمة حسون السراي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017م، ص391.

[9] انظر محمد أنس سرميني، "الحداثة والاتجاهات المتأثرة بها في التَّعامُل مع السُّنَّة النَّبويَّة"، مجلة كيليت باهر، مجلد2، عدد17، ص143-168.

[10] وذلك على مستوى الرؤية والفلسفة والمناهج العلمية الخادمة لها، دون الأدوات المعرفية التي لا تنطبع بالأصل الفكري لها، انظر محمد أنس سرميني، "منهجية التعامل مع السنة النبوية في عالم ما بعد الحداثة"، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، مجلد26، عدد101، 2021م، ص101-142. جوناثان براون، النزاع على السنة: الإرث النبوي وتحديات التأويل واختياراته، ترجمة عمرو بسيوني، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2020م.

[11] لا يخلو كتاب من كتب مصطلح الحديث وكتب أصول الفقه من مبحثٍ في اختلاف الحديث وتعارضه، ووسائل الترجيح فيه. ومن أمثلة ذلك كتاب محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول، تحقيق أحمد عزو كناية، دار الكتاب العربي، ط1، 1990م. جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، بيروت، دار الكتب العلمية.

[12] نميز اصطلاحيا بين الاقتداء والتقليد، فالاقتداء ما كان مبنيا على فهم علل الأوامر والنواهي ويسعى لتحقيقها، خلافا للتقليد المبني على السمع والطاعة لظواهر النصوص.

[13] انظر محمد أنس سرميني، القطعي والظني بين أهل الرأي وأهل الحديث، ص127-139. والناجي لمين، السنة وصلتها بالعمل والمذاهب الفقهية، دبي، مركز الموطأ، ط1، 2018م. وابن القيم، إعلام الموقعين، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار إحياء التراث العربي، 21/1.

[14] أخرج الحديث البخاري في باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء، 15/2، رقم 946. عن ابن عمر، قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك، فذكر للنبي ﷺ، فلم يعنِّف واحدا منهم.

[15] قال ابن القيم: "واختلف الفقهاء: أيهما كان أصوب؟ فقالت طائفة: الذين أخروها هم المصيبون، ولو كنا معهم لأخرناها كما أخروها، ولما صليناها إلا في بني قريظة امتثالاً لأمره، وتركًا للتأويل المخالف للظاهر. وقالت طائفة أخرى: بل الذين صلوها في الطريق في وقتها حازوا قصب السبق، وكانوا أسعد بالفضيلتين، فإنهم بادروا إلى امتثال أمره في الخروج، وبادروا إلى مرضاته في الصلاة في وقتها، ثم بادروا إلى اللحاق بالقوم، فحازوا فضيلة الجهاد، وفضيلة الصلاة في وقتها، وفهموا ما يراد منهم، وكانوا أفقه من الآخرين، ولا سيما تلك الصلاة، فإنها كانت صلاة العصر وهي الصلاة الوسطى بنص رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الصحيح الصريح الذي لا مدفع له ولا مطعن فيه، ومجيء السنة بالمحافظة عليها، والمبادرة إليها، والتبكير بها، وأن من فاتته فقد وُتِر أهله وماله، أو قد حبط عمله، فغايتهم أنهم معذورون بل مأجورون أجرًا واحدًا، لتمسكهم بظاهر النص، وقصدهم امتثال الأمر، وأما أن يكونوا هم المصيبين في نفس الأمر، ومن بادر إلى الصلاة وإلى الجهاد مخطئًا، فحاشا وكلا، والذين صلوا في الطريق جمعوا بين الأدلة وحصلوا الفضيلتين، فلهم أجران، والآخرون مأجورون أيضًا رضي الله عنهم". ابن القيم، زاد المعاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27، 1415ه/1994م، 131/3. ويبدو من كلامه أنه أقرب إلى هذا القول.

[16] سيأتي بيان المقصود بهذا الترتيب في المسألة الآتية.

[17] محمد أنس سرميني، "الخبر الآحاد في سياق عموم البلوى، تحرير المسألة وتأصيلها عند متقدمي الحنفية"، تركيا: جامعة مرمرة، مجلة كلية الإلهيات، المجلد: 55، العدد: 55، 2018م، ص 27-51. محمد أنس سرميني، مَنزِلة الصَّحابي غَير الفَقيه عِند الحنفيَّة بَين النَّظر والتَّطبيق، الكويت: جامعة الكويت، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد :33، العدد: 115، 2018م، ص 219-247.

[18] انظر نصوص الشافعي في رد حجية إجماع أهل المدينة والسنن المشتهرة، في الأم، دار المعرفة، بيروت، 1410ه/1990م، 513/8، 640/8. وفي الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، مصر: مكتبه الحلبي، ص322، ص533-534. وانظر للتوسع الناجي لمين، القديم والجديد في فقه الشافعي، الرياض: دار ابن القيم والقاهرة: دار ابن عفان، 2007م، 211/1.

[19] ينقل محمد بن أحمد الذهبي في سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد، الرسالة، بيروت، ط9، 1413، 1993م، 528/4. بعض النقول في هذا، منها قولهم: "ما رأيت أحدا أردّ لحديث لم يسمعه من إبراهيم" أي النخعي".